Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748
EISSN: 2588-235X

المجلد7 / العدد12 ديسمبر(2019)، ص ص404-427

آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014

The mechanism of financing public expenditure in Algeria in light of the oil crisis 2014

خديجة بوفنغور [1]، شراف عقون [2]

Khadidja Boufenghour [1], Charaf Aggoun[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، **boufenghour.khadidja@gmail.com**

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، **aggoun.charaf@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2019/09/15 تاريخ القبول: 2019/12/17 تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص :

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال التمويل غير التقليدي للإنفاق العام كمواجهة للأزمة النفطية التي تسببت في تراجع مداخيل الدولة، والتي تعد مرحلة انتقالية تهدف لإعادة توازن الموازنة العامة ومواجهة الصعوبات التي تواجهها، بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الجزائري، التمويل غير التقليدي، الإنفاق العام، الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة.*

تصنيف JEL: H61, H62, H68

Abstract :

This paper aimed to highlight the Algerian experience in the field of unconventional financing for public spending as a response to the oil crisis caused a decline in State revenues, which are in transition aims to rebalance the public budget and facing difficulties, in order to keep On the dynamics of economic and social development

Key words: *Algerian economy, unconventional financing, public expenditure, Public budget, budget deficit.*

JEL classification codes: H61, H62, H68.

المؤلف المرسل: شراف عقون، الإيميل: **aggoun.charaf@yahoo.fr**

1. مقدمة

انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية ارتكزت على التوسع في الانفاق العام لدعم الطلب الكلي، ودفع النمو الاقتصادي من خلال البرامج الانفلاقية الضخمة المطلقة للإنجاز في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، والممولة بشكل شبه كلي من الموارد البترولية التي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة. وفي ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر جراء تراجع عائدات النفط، أقرت الحكومة الجزائرية اللجوء الاستثنائي للتمويل غير التقليدي الموجه لميزانية الاستثمار، بمصادقة مجلس الوزراء الأخير على تعديلات جديدة لقانون النقد والقرض، والذي يهدف إلى استعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني والحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي آليات التمويل غير التقليدي للإنفاق العام في الجزائر ؟

وتستند أهمية هذا البحث أنه يطرح احدى المواضيع الذي لقيت اهتماما واسعا على المستوى المحلي، والذي يخص اسلوب التمويل غير التقليدي للموازنة العامة للدولة في ظل ضغوطات الأزمة النفطية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، بهدف اعادة توازن موازنة الدولة وضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية. وقد تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع الذي تم تقسيمه إلى:

2. واقع الانفاق العام في الجزائر.

3. أزمة النفطية (2014) وانعكاساتها على الموازنة العامة الجزائرية.

4. التمويل غير التقليدي للإنفاق العام الجزائري.

2. واقع الانفاق العام في الجزائر

تعكس النفقات العامة تطور دور الدولة من التقليدية الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ومنذ بداية القرن الحالي بعد انتشار الفكر الكينزي تخلت الدولة عن حيادها التقليدي، ولجأت إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل

الدولة في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة.(محمد مروان السمان وآخرون، 2008، ص277)

1.2 مفهوم الإنفاق العام

للإلمام بمفهوم الإنفاق العام يتوجب التطرق لتعريف النفقات العامة وبيان أهم الأركان والمحددات التي يتميز بها وذلك من خلال ما يلي:

أ- تعريف النفقة العامة: وهي "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".(عباس عبد الحفيظ، 2018، ص248)

من خلال هذا التعريف تبرز الأركان الأساسية للنفقة العامة:(محمد بوقناديل، عبد الباسط بن معمر،2016، ص ص 43،44)

النفقة العامة: مبلغ نقدي، يقوم بها الشخص عام، الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

ب- محددات الإنفاق العام: يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي، وتختلف عوامل تحديد حجم الإنفاق العام من دولة إلى أخرى، يمكن حصرها في الآتي:(جودي بوعمرة، 2015، ص 385) مستوى النشاط الاقتصادي؛ قدره الدولة على تمويل نفقاتها؛ قيمة النقود؛ المنفعة الجماعية؛ طبيعة دور الدولة.

2.2 تقسيم النفقات العامة في الجزائر

بيّن المشرّع الجزائري أنّ النفقات العامة هي: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي، والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، كما اعتبرت النفقات العامة هي: "أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها"، ولا يتم عقد أو تحويل أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية متقيدّة بمبدأ التخصيص.(محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، ص89)

واستنادا إلى القانون 84-17 الخاص بقوانين المالية تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والذي اعتمد النظام المالي في هذا التقسيم على التصنيفين الإداري والاقتصادي معا من ناحية التصنيف الوظيفي من ناحية أخرى.(محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، ص89)

أ- نفقات التسيير: وهي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تؤدي لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة، وإنما تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكينه من السير بشكل عادي، مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة، وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بـ "ب".(لحسن دردوري، 2014، ص ص171،172)

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي: (المادة 24 من القانون 17/84)

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ التدخلات العمومية.

ويتم تبويب نفقات التسيير ضمن وحدات قابلة للدمج فيما بينها ونجد أن الأبواب بدورها تتكون من أقسام وهي: (لحسن دردوري، 2014، ص ص 172،173)

✓ **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة:** يتكون من خمسة أقسام وهي:

دين قابل للاستهلاك؛ الدين الداخلي، الديون العامة، فوائد سندات الخزينة؛ دين خارجي؛ ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية؛ نفقات محسومة من الايرادات والتعويض على منتجات مختلفة.

✓ **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها من المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة...إلخ، وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات.

وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الاول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة لا تكون تابعة لوزارة معينة.

✓ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** والذي يتكون من سبعة اقسام مرتبة كما يلي: الموظفون – مرتبات العمل؛ الموظفون– المعاشات والمنح؛ الموظفون – التكاليف الاجتماعية؛ الأدوات وتسيير المصالح؛ أشغال الصيانة؛ إعانات التسيير؛ نفقات مختلفة.

✓ **التدخلات العمومية:** وتخص نفقات التحويل والتي توجه العديد من الأنشطة المتنوعة وتنقسم إلى سبعه أقسام مرتبة كما يلي: التدخلات العمومية والإدارية؛ النشاط الدولي؛ النشاط التربوي والثقافي؛ النشاط الاقتصادي– التشجيعات والتدخلات وهو ما يعرف بالإعانات الاقتصادية؛ النشاط الاقتصادي– إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية، إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية؛ النشاط الاجتماعي، الاحتياط؛ النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن.

النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعد ما يحدد قانون المالية المبالغ الإجمالية الموجهة لكل دائرة وزاريه.

ب– نفقات التجهيز: ويقصد بها الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية تدخل في إطار تنفيذ برنامج الحكومة وسياساتها، والتي تهدف إلى الزيادة في حجم الإنتاج الوطني، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، وتعتبر مباشرة استثمارات منتجة يضاف لها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة في الوطن.(سعيد يغنيمة، 2017، ص1236)

ويسمح تقسيم نفقات التجهيز بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث تقسم إلى أبواب، فقطاعات، فقطاعات فرعية، ففصول، فمواد.

3.2 سياسة الإنفاق العام الجزائرية في ظل البرامج التنموية (2001–2019)

طبّقت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية هدفت في مجملها إلى خلق استقرار اقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد، وقد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية ضخمة .

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، والذي يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد تمحور البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وما يخص التنمية المحلية والبشرية، (كريم بودخدخ، 2015، ص201) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة: مليار دولار)

القطاعات	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	204,2	38,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	12,4
دعم الإصلاحات	45,0	8,6
المجموع	525,0	100

المصدر: زكرياء مسعودي (2017)، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد (06)، ص219.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ المخصصات المالية لهذا البرنامج ارتكزت على محورين رئيسيين يتعلّق الأول بالأشغال الكبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40,1%، أمّا المحور الثاني فيتعلّق بالتنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,9% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما لهذه القطاعات من أهمية في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، أقرّ هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري، وقد بلغت قيمته في شكله الأصلي4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري.(كريم بودخدخ، 2015، ص ص 208،209)

الجدول 02: مضمون البرنامج التكميلي لدفع الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,05
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: المرجع السابق.

وسعت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية: (عبد القادر فار فاتح جاري، 2018، ص7) - تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين نمط معيشتهم؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛

- رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يعدّ الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

ت- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:(برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، 2010، ص2)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

وارتكز برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول 03: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبالغ المالية	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	49,5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31,5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1,8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,2
المجموع	21214	100

المصدر: المرجع السابق.

ث- برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019): اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك عن الخطوط العريضة لنموذج اقتصادي جديد باشرت به

في جوان 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطّي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى تحقيق تغيير جدري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، وتسعى الجزائر من خلال هذا النموذج أولا لتجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منتصف 2014، ثم الخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، وقد تضمن النموذج جملة إصلاحات هيكلية مرحلية عميقة تمتد إلى غاية 2030، متضمنة لجوانب جبائية وإصلاح نظام الدعم الراهن وتحديث الإدارة وعصرنتها،(خالد زرموت، 2017، ص 1195) لتمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو:(Ministère des finance,2016,p 11)

✓ **مرحلة الإقلاع (2016-2019)**: وتتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

✓ **المرحلة الانتقالية (2020-2025)**: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

✓ **مرحلة الاستقرار أو التقارب(2026-2030)**: والتي في آخرها يكون الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030):(Ministère des finance, 2016,p2)

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6,5% وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2,3% مرة؛

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 6,3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030؛

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛

- تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030؛

– تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

الإصلاح المقترح لإطار سياسة الموازنة: لتنفيذ مسار مستدام للموازنة يتطلب إجراء تعديلات عليها من بينها ما يلي:

✓ **الإصلاح الجبائي:** من أجل التغلّب على أوجه قصور معيّنة في النظام الضريبي، من الضروري المضي قدما في: Rapport sur la politique budgétaire et le nouveau régime de croissance, PP.36-40)

– مراجعة طريقة تحديد سعر برميل النفط؛

– إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الإيرادات لضبط استخدامه؛

–ضمان الملاءة والقدرة على تسديد الديون العمومية لتأطيرها في مستوى يضمن ترشيد الميزانية؛

– تغطية متوسطة الأجل للنفقات الجارية من إيرادات الضرائب العادية؛

– عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية، واعتماد رقم تعريفي مشترك للمؤسسات والانتقال إلى التعاملات الالكترونية بين الدول والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصادي، قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص؛

– تحسين تحصيل الرسوم على القيمة المضافة من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛

– تطوير الجباية المحلية.

✓ **الإصلاح المؤسساتي:** ويكون من خلال: (Ministère des finance, 2016,p9)

– لإسراع من وتيرة اصلاح الموازنة لدعم تسيير متعدد السنوات للميزانية كما تم ارسائها من خلال قانون المالية 2016؛

– رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة من خلال ادخال أساليب للتقييم التي تستند على معايير التكلفة والفائدة للحد من الإعفاءات الجبائية والآليات المتعلقة بالتحفيزات التي تثقل كاهل ميزانية الدولة؛

– إعادة تخصيص نفقات الموازنة لفائدة النمو الاقتصادي من خلال مخططات استثمار متعددة السنوات تعطي الأولوية للتجهيزات التي تتطابق مع التكنولوجيا المتقدمة والكفيلة بتحفيز ودفع الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية؛

– لإسراع في إصدار قانون عضوي لقوانين المالية.

✓ **ترشيد النفقات العمومية:** في ظل ترشيد النفقات العمومية تم اقتراح ما يلي(Ministère des finance, 2016,p 10)

– تقييم فعالية سياسات التحفيز باتجاه المؤسسات لتقليص في مرحلة لا حقة حجم الإعفاءات الجبائية باستثناء تلك المساهمة في توفير عائدات إيجابية في مخرجاتها لفائدة الاقتصاد والمجتمع.

– غياب مشروع نص تشريعي أو تطبيقي قانوني يتعلّق بسياسة ميزانية الدولة بصورة ضمنية أو واضحة إذا لم يتم دعمه بآليات لتقييم هذه السياسة.

– وضع جدول زمني خاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان العدالة الاجتماعية.

✓ **المؤسسات الكبرى للشبكات:** تعتبر التسعيرات المعتمدة في القطاعات المتخصصة للخدمة العمومية من كهرباء، غاز، ماء، نقل بالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية في مستويات متدنية ومنخفضة مقارنة بتكلفة العمليات منذ عشرات السنين لاعتبارات اجتماعية، ولكن هذا الدعم لم يعد قابل للتحمل بالنسبة للدولة وعليه يتم: (Ministère des finance, 2016, p10)

– زيادة الأسعار لتغطية تدريجية لتكاليف توفير الخدمات؛ وإعادة تصميم حوكمة القطاعات؛

– توضيح العلاقة بين الدولة المساهمة والمتعاملين من خلال عقود تحدد بوضوح الأهداف الواجب بلوغها بالنسبة للمتعامل سيما تلبية حاجيات السكان ومستوى الخدمة المقدمة.

3. الأزمة النفطية (2014) وانعكاساتها على الموازنة العامة الجزائرية

تأثر الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد لأسعار النفط، التي كانت لها تأثيرات واسعة على كل من التوازنات الداخلية والخارجية.

1.3 أسباب الأزمة النفطية (2014) وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري

عرفت أسعار النفط بداية من منتصف 2014 انخفاض مستمر، حيث كان سعر البرميل من النفط (البرنت) يقدر بـ 111 دولار ليبلغ في فيفري 2015 حوالي 58 دولار، وظلت الأسعار تحت حاجز 60 دولار من جويلية 2015 إلى غاية ديسمبر لنفس السنة، قبل أن تنخفض تحت حاجز 40 دولار بداية من منتصف ديسمبر 2015 إلى غاية مارس 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيار عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية.(رابح خوني، خير الدين بلعز، 2017، ص 7)

أ- أسباب الأزمة النفطية 2014: يرجع الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل يمكن إبراز أهمها فيما يلي:(محمد السعيد سعيداني، 2014، ص 114)

✓ **زيادة العرض**: تعود هذه السياسة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أضاف حوالي 4,2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة الأوبك، التي أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافذة فيها.

✓ **انخفاض الطلب**: يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة للدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلكا للطاقة، حيث سجل نهاية عام 2015 معدل نمو 6,9% وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية منذ عام 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهين بكون بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكة له.

✓ **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي**: ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار بعد قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بـ 0,25% نهاية ديسمبر 2015،

وبحكم العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط كون هذا الأخير مسعر بالدولار فإنّ ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعاره.

✓ **العامل السياسي**: لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ، وخاصة في الشرق الوسط إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد ساهمت كل من السعودية، روسيا، إيران، الولايات المتحدة، العراق، وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجّل في انخفاض الأسعار واستدامته.

ب- تداعيات الأزمة النفطية (2014) على الاقتصاد الجزائري: تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط، فبالرغم من التأثير المحدود لهذا الانخفاض على النمو الاقتصادي الجزائري، إلا أنّ تأثيراته كانت واسعة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالآتي:(علي حميدوش، زهرة بوعكريف، 2017، ص ص 117،116)

✓ **الميزان التجاري**: تظهر تأثيرات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخيل النفط 98% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها بمستويات مريحة خلال السنوات القليلة المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015 بنسبة 16,2% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية.

✓ **الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة**: رغم الحجم الكبير من الاحتياطات التي يمتلكها الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل حدوث الأزمة النفطية، إلاّ أنّها بدأت تتآكل

بشكل سريع في ظل استمرار الانخفاض في الأسعار، إذ بلغت 143 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بـ 194 مليار دولار سنة 2013.

✓ **سعر صرف الدينار والقدرة الشرائية:** تهاوت قيمة الدينار الجزائري كنتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي بلغ 107,13 و117,05 دينار جزائري مقابل الدولار واحد والأورو الواحد على التوالي في المتوسط خلال سنة 2015، بعدما كان مساويا لـ 78,15 دينار جزائري و106,89 دينار جزائري مقابل واحد دولار وواحد أورو على التوالي خلال سنة 2014، وهذا الانخفاض سيرفع أسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية خاصة المواد الأساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة، مما يعني تدنّي القدرة الشرائية للمستهلك.

وحسب توقعات خبراء الحكومة سيبلغ عجز ميزان المدفوعات مستوى 5,4 مليار دولار سنة 2018، وسيتم تغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى احتياطي الصرف ما يفسر استمرار تقلص هذا الأخير وتراجعه إلى غاية سنة 2019 بسبب العجز المتوقع ان يسجل في ميزان المدفوعات الذي يحسب حركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة التي تخرج من الجزائر، وتدخل إليها وهذا من خلال حساب عمليات التصدير والاستيراد المتعلّقة بالسلع والخدمات، وتحويل أرباح الشركات إلى الخارج وكذا عمليات إدخال العملة الصعبة من طرف الجزائريين أو الأجانب.(حدة أوضايفية، 2017، ص 53)

2.3 انعكاسات الأزمة النفطية (2014) على الموازنة العامة

تتميز الموازنة العامة في الجزائر بارتباطها الوثيق بأسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك لاعتماد الدولة الجزائرية بشكل كبير على إيرادات المحروقات في تمويل موازنتها، والتي فاقت ما نسبته 60% من إجمالي الإيرادات، ومن تم فإنّ التغيرات في أسعار النفط يؤثر حتما على إيرادات الموازنة العامة ومن تم رصيدها.

الجدول 04: تطور الموازنة العامة الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط للفترة (2005-2016)

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الإنفاق العام	205	245	310	419	424	446	585	705	602	699	765	729	738
	2,0	3,0	8,5	1,0	6,3	6,9	3,6	8,1	4,1	5,7	6,3	7,5	9,3
النفقات الجارية (نفقات التسيير)	124	143	167	221	230	265	387	478	413	449	461	458	475
	5,1	7,9	3,9	7,7	0.0	9,0	9,2	2,6	1,5	4,3	7,0	5,6	7,8
نفقات رأس المال (نفقات التجهيز)	806	101	143	197	194	180	197	227	189	250	303	271	263
	,9	5,1	4,6	3,3	6.3	7,9	4,4	5,5	2,6	1.4	9,3	1,9	1,5
إجمالي الإيرادات	308	363	368	519	367	439	579	633	595	573	510	511	618
	2,6	9,8	7,8	0,5	6.0	2,9	0,1	9,3	7,5	8,4	3,1	0,1	2,8
إيرادات المحروقات	235	279	279	408	241	290	397	418	367	338	237	178	237
	2,7	9,0	6,8	8,6	2.7	5,0	9,7	4,3	8,1	8,4	3,5	1,1	2,5
رصيد الموازنة	103	118	579	999	–	–	63.	–	–	–	–	–	–
	0,6	6,8	,0	,5	570	74,	5	718	66,	125	255	218	120
					,3	0		,8	6	7,3	3,2	7.4	6,5
أسعار البترول بالدولار	54,	65,	74,	99,	62,	80,	112	111	109	100	53,	45,	54,
	6	7	8	9	2	2	,9	,0	,5	,2	1	0	1

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008، 2011، 2013، 2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ **علاقة الانفاق العام بأسعار البترول:** تظهر العلاقة الطردية ما بين أسعار البترول وإجمالي الإنفاق العام، وذلك بشكل وثيق لاعتبار الجزائر دولة نفطية، إذ تمثل إيرادات المحروقات ما

نسبته 64,84% من إجمالي إيرادات الدولة كمتوسط لفترة الدراسة، ما سمح بالتوسع في الانفاق العام في شكل برامج تنموية ضخمة تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، إلاّ انّ نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي الإيرادات انخفضت خلال السنوات الأخيرة إثر انهيار أسعار النفط، إذ سجلت 59,04%، 46,51%، 35,32%، 34,85% خلال سنوات 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي، بينما سجلت 61,73% سنة 2013، وهو ما أدى إلى انخفاض إجمالي الانفاق العام إلى 7389.3مليار دينار جزائري سنة 2017 بينما سجل 7656,3 مليار دينار جزائري سنة 2015 نتيجة لسياسات التقشف المطبقة من طرف الدولة لمواجهة الأزمة النفطية (2014).

✓ **تطور الإنفاق العام**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد النفقات العامة في الجزائر من سنة لأخرى خلال الفترة (2005-2015) والذي يعود إلى تخصيص ميزانية ضخمة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي (2015-2019) بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي للبلد وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، في حين سجلت هذه الانفاقات انخفاضا سنة 2017 مسجلة 7389,3مليار دينار جزائري مقارنة بـ 7656,3 مليار دينار جزائري سنة 2015 نتيجة تكريس الحكومة الجزائرية تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016.

كما نلاحظ أن نفقات التسيير تشكل الجزء الأكبر في مجموع النفقات طول فترة الدراسة، وعرفت ارتفاع مستمر خلال الفترة (2005-2015) نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين، نفقات المصالح الإدارية والمؤسسات العامة، وكبر حجم المرافق العامة...إلخ، وقد بلغت نفقات التسيير أعلى قيمة لها سنة 2012 مسجلة 4782,6 مليار دينار جزائري لتنخفض إلى 4131,5 مليار دينار جزائري سنة 2013 لتعاود الارتفاع سنتي 2014، 2015 ثم الانخفاض سنة 2016 مسجلة 4591,4 مليار دينار جزائري نتيجة تكريس

تدابير التقشف كتقص التوظيف في القطاع العام، كما عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة (2005-2015) وهو ما يعبّر عن إرادة الدولة في تطوير البنية التحتية لتشجيع الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي، إذ سجلت نفقات التجهيز أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ 3039,3 مليار دينار جزائري لينخفض سنتي 2016 و2017 نتيجة تكريس تدابير التقشف كالإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي مواجهة للازمة النفطية.

ومع مواصلة نمو النفقات العامة بنوعيها والاعتماد الشبه تام على إيرادات المحروقات في تغطية هذه النفقات، أصبح عجز الموازنة العامة ظاهرة مستمرة على طول الفترة (2009-2017) وقد عرف هذا العجز ارتفاعا سنتي 2014،2015، مسجلا (1257,3)، (2353.2)، مليار دينار جزائري على التوالي بينما كان (66,6) مليار دينار جزائري سنة 2013، وذلك راجع لانخفاض الإيرادات نتيجة انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، واستمرار الحكومة الجزائرية في تطبيق سياسة انفاقية توسعية، وقد عرف العجز الموازني انخفاض طفيف سنتي 2016 و 2017 مسجلا (2187.4)، (1206.5) مليار دينار جزائري على التوالي وهو راجع لانخفاض حجم الانفاق العام نتيجة تكريس سياسة التقشف لمواجهة الأزمة النفطية (2014).

4. التمويل غير التقليدي للإنفاق العام الجزائري

صادق مجلس الوزراء الأخير في الجزائر على آلية التمويل غير التقليدي بسبب العجز المالي الذي تواجهه الخزينة العمومية جراء انهيار أسعار النفط، وتجنب الاستدانة الخارجية وتجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 آلية عمل التمويل غير التقليدي

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية التي تبنته الحكومة الجزائرية منذ 2001، والذي يرتكز بالأساس على تحفيز الطلب الكلي حسب المقاربة الكينزية، والذي دخل حيز التطبيق بعد

تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2007 يتمم الأمر 03-11 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط،(وليد العشي، أحمد صديقي، 2018، ص 261) ويظهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض جليا من خلال المادة 45 مكرر التي تنص أنه بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة. تمويل الدين العمومي الداخلي. تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص 4)

وبشكل عام ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريق التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض كالآتي:(نور الدين جوادي، 2017)

- فيما سبق وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، لكن لا يتجاوز رصيدها 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية إقراض سوى مالا يتجاوز 343.5 مليون دينار جزائري عام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات لعام 2016، والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار جزائري دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

– قبل التعديل لم يكن يسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشر مقارنة بما معمول به مسبقا.

– وقد كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظرا لحالتها غير الجيدة فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل، ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبطة بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها، ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

– وفق قانون النقد والقرض وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن وفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

وسيوجه التمويل غير التقليدي نحو ميزانية الاستثمار للدولة وليس نحو نفقات التجهيز، حيث سيسمح هذا التوجه إلى الاستجابة بشكل عقلاني لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية، ويرمي إجراء التمويل غير التقليدي إلى تمكين الخزينة العمومية من مواجهة العجز في ميزانية الدولة وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الاسهام في التنمية الاقتصادية، وقد أكد رئيس الجمهورية في تعقيبه على أن التمويل غير التقليدي سيسمح للبلد بتفادي توقف مسار تنميته، مشيرا إلى أن اللجوء إلى التمويل الداخلي غير التقليدي إلى تفادي تراجع النمو الذي

قد يكون خطيرا ليس فقط اقتصاديا بل اجتماعيا أيضا، كما يتطلب التحكم في النفقات العمومية عصرنة تسيير الميزانية من أجل التوصل إلى برمجة تمتد على عدة سنوات ومواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة لتغطيها الجباية العادية فقط، وسيمكن تطبيق هذين المسعيين (التمويل غير التقليدي والتحكم في النفقات العمومية) من إبعاد خطر أي انفلات تضخمي.(منتدى رؤساء المؤسسات، 2017 ص ص6،7)

2.4 سبل تطبيق آلية التمويل غير التقليدي

أشارت الجزائر إلى أن التمويل غير التقليدي سيرافقه العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، إذ أنه وبهدف إعادة توازن ميزانية الدولة ومواجهة الصعوبات التي تواجهها سترافق هذا التمويل إصلاحات تخص إصلاح الإدارة الجبائية لتحسين التحصيلات وإرساء الجباية المحلية وتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية من خلال التقليص إلى أدنى حد في نفقات التسيير فضلا عن إصلاح سياسة الدعم العمومي، مع ضرورة تحسين الحوكة المالية عن طريق مواصلة جهود عصرنة الإدارة المالية والجبائية وتطوير القطاع البنكي وتنويع السوق المالي.(منتدى رؤساء المؤسسات، 2017، ص 6،7). كما أقرت الدولة وفقا للتطورات الجديدة وتماشيا مع آلية التمويل غير التقليدي جملة من التدابير لهيكلة الاقتصاد بحلول عام 2030 من خلال التركيز على عدة نقاط رئيسية أهمها:(عبد المالك مهري، نوفل سمايلي، 2018، ص 16)

- **خفض الدعم**: إن تكلفة الدعم في الجزائر تفوق الرسوم التي يتم دفعها وبالتالي هذا النموذج غير مستدام وسيؤدي إلى استمرار العجز في الميزانية، وبالتالي لابد من تقليص الدعم.

- **تطوير الاقتصاد غير النفطي**: تسعى الجزائر إلى تحقيق نمو بنسبة 6% خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2030.

– **تعزيز نظام الاستثمار**: والذي يعتبر المحرك الرئيسي لتطوير الاقتصاد غير النفطي، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه خلال الفترة المقبلة.

– **استخدام التمويل الاسلامي**: سمحت الحكومة باستخدام المنتجات المصرفية الاسلامية بالبنوك العمومية مع نهاية سنة 2017.

– **تطوير سوق الأسهم**: لم يزل سوق الأسهم في الجزائر محدودا نسبيا مما يقلل من إمكانية لجوء الشركات إلى سوق الأسهم لطرح جزء من أسهمها أو حتى الحصول على التمويل اللازم.

3.4 تحديات التمويل غير التقليدي في الجزائر

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري فان تطبيق آلية التمويل غير التقليدي للإنفاق العام تفرض مجموعة من التحديات، نذكر منها:

– إن مصادر التمويل غير التقليدي تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة مند سنوات.

– كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي وتأثير ذلك على معدلات التضخم، مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما سيؤثر سلبا على توقعات التضخم.

– صعوبة التنبأ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة، منها نقائص في ضبط الأسواق، تسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز النقدي حوالي 2000 مليار دينار جزائري، و 4780 مليار دينار

جزائري يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية.

5. الخاتمة

فرضت الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر جراء الأزمة النفطية 2014 على الحكومة الجزائرية اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل استثنائي مؤقت لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة ومواجهة الصعوبات التي تواجهها، وتفاديا لتراجع النمو، وتوقف مسار التنمية للبلد، إلا أن الاقتصاد الجزائري ضعيف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة التي تفرض عليه تحديات عديدة كصعوبة التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وكذا صعوبة التنبؤ بنتائجه وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية لنقص البيانات والمعطيات الخاصة به، بشكل يقلل من فرص نجاح هذه التجربة في تحقيق أهدافها، ويبقى الحل في استحداث موارد تمويلية حقيقية وليس في استحداث آليات جديدة لإقراض الخزينة العمومية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

- محمد مروان السمان وآخرون (2008)، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمّان، ص277.

✓ **المقالات**

- عباس عبد الحفيظ (2018)، تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر 1970-2015، مجلة دفاتر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد (14)، العدد (01).

- محمد بوقناديل، عبد الباسط بن معمر(2016)، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970-2011)، مجلة مجاميع المعرفة، تندوف، المجلد (03)، العدد(03).

- جودي بوعمرة (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد (06)، العدد (03).

– محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965–2013)، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.

– سعيد يغنيمة ، أحمد بوشنافة (2017)، سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر من خلال البرامج التنموية لولاية بشار (2001–2014)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد (06)، العدد (03).

– عبد القادر فار، فاتح جاري (2018)، سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006–2016)، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بوقرة محمد، بومرداس، المجلد (08)، العدد (01).

– خالد زرموت (2017)، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد (06)، العدد (03).

– محمد السعيد سعيداني (2014)، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا، أندونسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

– علي حميدوش، زهير بوعكريف (2017)، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر –تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية –، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة (02)، المجلد (08)، العدد (01).

– حدة أوضايفية، رابح خوني (2017)، الاقتصاد الجزائري، آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد(07).

– وليد العشي، أحمد صديقي (2018)، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، العدد (06).

– عبد المالك مهري، نوفل سمايلي (2018)، آلية التمويل غير التقليدي للإنفاق العام بين التجربة الأمريكية الناجحة وملامح المغامرة الجزائرية دراسة مقارنة: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الجزائر (2008–2017)، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

✓ الوثائق الرسمية

– المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 متعلق بقانون المالية.

- برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (57)، الصادرة في أكتوبر 2017.

✓ **الأطروحات**

- لحسن دردوري (2015)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- إيمان بوعكاز (2015)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- كريم بودخدخ (2015)، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي، بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

✓ **مواقع الانترنت**

- نور الدين جوادي، مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي؟ جريدة التحرير، 13 سبتمبر 2017 www.altahriroline.com

✓ **مراجع أخرى**

- منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الجزائر، 10سبتمبر 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

- Ministère des finances, **le nouveau modèle de croissance (synthèse)**, juillet, 2016.

- Rapport sur la politique budgétaire et le nouveau régime de croissance.